

الجمهورية التونسية



كلمة معالي السيد محمد سلمان، وزير التجهيز والبيئة

في الجزء رفيع المستوى

لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية

وارسو، بولندا

22-11 نوفمبر 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أتقدم، نيابة عن الوفد التونسي، بالشكر إلى حكومة وشعب بولندا الصديقة على حسن الضيافة وتوفير ظروف النجاح الذي نصبو إليه جميعا لمؤتمر الأطراف التاسع عشر لاتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والاجتماع التاسع للأطراف في بروتوكول كيوتو.

السيد الرئيس،

إننا الآن في وارصو في مرحلة هامة على الطريق المؤدية إلى صياغة واعتماد الاتفاق (Agreement) الدولي المنشود في باريس في 2015 لتجسيم ما اتخذناه معا من قرارات في بالي وكنكون وديربان والدوحة.

لقد تابعنا في بداية أعمال مؤتمرنا هذا وبانشغال عميق آخر الاستنتاجات العلمية التي خلصت إلى أن فرصة الحد من الاحترار العالمي إلى أقل من 2 درجة مائوية مع نهاية القرن الحالي هي الآن بصدد التلاشي. إذا لم يتم العمل دون تأجيل على رأب الفجوة العميقة بين مستويات التخفيضات المستوجبة والمستويات الضعيفة لوعود (pledges) التخفيض المعروضة.

وفي المقابل فإن التغيرات المناخية وآثارها أصبحت واقعا ملموسا خاصة على مستوى ارتفاع معدلات الحرارة واضطراب الفصول وضعف المحاصيل الزراعية وزيادة حدة ووتيرة الجفاف والفيضانات وارتفاع مستوى البحر وحتى الأعاصير. وهذا من شأنه أن يعيق جهود التنمية المستدامة ويحول دون الاستجابة لاحتياجات شعوبنا بالدول النامية التي تفتقر لإمكانيات ووسائل المجابهة والتكيف.

إن هذه التداعيات الكبرى، وإن تستوجب التعجيل بالرفع من مستويات الطموحات لخفض الانبعاثات، فإنها تتطلب كذلك تفعيل وتجسيم تعهدات الدول المتقدمة بتوفير التمويلات وغيرها من أدوات التنفيذ (means of implementation) لتلبية الاحتياجات الكبرى والمتزايدة والملحة للدول النامية في مجال التكيف مع تداعيات التغيرات المناخية وللمساهمة في الجهود الخاصة بالحد من تغير المناخ.

ونجدد التأكيد من هذا المنبر على أن يتم، في إطار أعمال فريق "منهاج ديربان" الالتزام بعدم الحياد عن مبادئ وأحكام الاتفاقية وخصوصاً مبدأ الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة مع مراعاة القدرات الخاصة للدول النامية.

كما نؤكد على أهمية الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها الدول النامية ذات الاقتصاديات الصغرى مثل تونس وأهمها القضايا المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والأمن الغذائي والأمن الطاقوي ومقاومة البطالة والفقير.

السيد الرئيس،

لقد حرصت تونس بالرغم من محدودية إمكانياتها وتحديات المرحلة السياسية الانتقالية التي تتطلب جهوداً كبيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على تقوية مساهمتها الطوعية في الجهود الدولية للتخفيف من تغير المناخ.

وفي هذا الإطار، فإننا في تونس بصدد استكمال الإجراءات المتعلقة باعتماد استراتيجية وطنية بشأن تغير المناخ تشمل بالخصوص هدفاً طوعياً طموحاً يتمثل في خفض كثافة الكربون (Carbon Intensity) لمجمل الاقتصاد بنسبة تناهز 40 بالمائة في غضون سنة 2020 مقارنة بمستوى سنة 2009، وذلك دون الإضرار بمسار التنمية ومع تحقيق منافع (co-benefits) على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وتشمل أهداف الإستراتيجية الوطنية التوصل إلى استغلال نسبة 16 بالمائة من الطاقات المتجددة خصوصا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية (biomass) لإنتاج الكهرباء وذلك في سنة 2020 مع بلوغ نسبة 30 بالمائة في سنة 2030.

كما شرعت تونس في تصميم وإعداد وتنفيذ جملة من "إجراءات التخفيف الملائمة وطنيا" (Nationally Appropriate Mitigation Actions) في ميادين تطوير استغلال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وبقطاعات الاسمنت والبناءات والفلاحة والغابات ومعالجة مياه الصرف الصحي.

غير أنني أؤكد على أن تحقيق هذه الأهداف التي تجسم الإرادة السياسية التونسية للمساهمة في المجهود الدولي لمجابهة تغير المناخ، يبقى رهينة توفير الدعم الدولي المالي ونقل التكنولوجيا وتقوية القدرات الوطنية (Capacity building). ويمكن توفير هذا الدعم بالخصوص عن طريق صندوق المناخ الأخضر الذي يجب أن لا يبقى بدون موارد كافية ومن خلال تجسيم التزام الدول المتقدمة بتوفير الموارد المالية الضرورية لدعم جهود التخفيف والتكيف بالدول النامية.

السيد الرئيس،

لا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أعبر عن أمني في أن تتواصل أعمالنا في إطار الشفافية بما يضمن المشاركة الفاعلة لجميع الدول الأطراف تحت رئاستكم وأن يُفضي مؤتمر وارصو إلى نتائج ترتقي إلى مستوى التحديات التي نجابهها جميعا.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته